

السود وما أدراك ما السدود (2-6)

محمد جلال هاشم

كيف ومتى نبني سدًا..؟

في الحلقة الأولى خلصنا إلى أنّ تحديد ملامح المشروع التنموي ينبغي أن يسبق السدّ؛ إذ لا ينبغي أن تشرع في بناء السدّ دون أن تكون قادراً على تسمية مشروع تنموي بعينه.

\*\*\*

أولاً بالتّبادي، دعونا نأخذ مشاريع بعينها من جملة ما أعلنت الحكومة أنّه سوف تبنيها. وسنأخذ هنا سدّ مروي (وليس مروي وتجربة السدّ العالي وما أعقبها من قيام سدّ خشم القربة، وما انتهى إليه أمر المتأثرين.

\*\*\*

دعونا نرى أولاً هل هذه السدود إنتاجية أم احترازية، أم كليهما؟ وفي حال كونها إنتاجية، دعونا نرى هل هي كهربائية أم زراعية؟ وفي حال كونها احترازية، هل هي لدرء الجفاف أم لدرء الفيضان؟ \*\*\* في الحقيقة فقد كيف شرعت الدولة في عهد الإنقاذ في بناء السدود، الواحد تلو الآخر دون أن يكون في مقدورها تسمية مشروع تنموي واحد. فهل تمكّن أيّ من المسؤولين الكبار أن يسمّي لنا مشروعاً تنموياً واحداً من أجله شرعت الدولة في بناء هذا الكمّ الهائل من السدود؟ \*\*\* ولكن، مع كلّ هذا، هناك زعم حكومي بأنّ هذه السدود سوف تنتج لنا زراعة. وبما أنّ هذه الدعاوي (التي لا تسندها تصريحات رسمية) أكثر من أن تُحصى، فدعونا نستشهد بأحدها، وهو ما قال به السيّد الفريق عبد الرّحيم محمّد حسين في يوم الخميس الموافق 13 مارس 2008م وذلك ودار السفارة السودانية بالرياض، عاصمة المملكة العربية السعودية، ضمن فعاليات ندوة تنويرية أقيمت عن سدّي كجبار ودال بغرض استقطاب الدعم الشعبي للمشروع. وكم تعجّب النّاس حينها من وزير دفاع، بعض أراضيّه محتلة، مثل احتلال مصر لحلايب ونبوء سرّة شمالي حلفا، فإذا به يصطحب الصحفيين في رحلة رسمية للخارج لإقناع أناس لا تعترف وحدة بناء السدود لهم بأي استحقاقات جرّاء غرق أراضيهممما تبنيه من سدود، فيذهب هذا الوزير الهمام لإقناعهم بجديوى بناء السدّ بدلاً من أن يفتق وحدة السدود بحقوق هؤلاء في التعويض؛ وكان مصدر العجب تساولهم عمّن يلتجئون إليه في هذه الحالة لتحرير تلك الأراضي: هل هو زير الزراعة أم وزير الكهرباء، أم وزير الأوقاف والشئون الدينية بوصفه الداعي الرّسمي لشعيرة الجهاد، إذا كان هذا هو شغل وزير الدفاع؟ \*\*\* فقد نسبت في هذا الخصوص جريدة السوداني، الأحد 2008/3/16، العدد 842 إلى وزير الدفاع قوله عن السدود: "... الهدف منها إعادة التوبة لأرض التوبة لا للتّهجير، إعادة المهاجرين من الهجرة الأولى من توتي وحلّة خوجلي، طول النيل من السبلوقة إلى حلفا تساوي مرّة ونصف طوله من حلفا للمصبّ .. الأراضي الصالحة في الشماليّة (14) مليون فدان من السبلوقة إلى حلفا و(6) ملايين فدان من حلفا إلى المصبّ .. (6) ملايين بها (65) مليون نسمة والـ(14) مليوناً بها مليون ونصف المليون. قلّة كثافة السكّان خطر مهدّد للأمن الوطني لذلك فواحد من أهداف السدود خلق الكثافة السكّانية المطلوبة لمنطقة التوبة لإحياء التراث النوبي، ..." (هذا الكلام سوف نتعرّض له في حلقات خاصّة، فترقبوها). \*\*\* كما نسبت إليه في نفس الخصوص جريدة أخبار اليوم، الأحد 2008/3/23، العدد 4830 قوله: "... السدّ لإعدة التّوطين وإعادة الكثافة السكّانية لأرض التوبة ولنراجع معاً أيّها الإخوة الكثافة السكّانية الموجودة الآن على النيل من الشلال إلى حلفا ولكم أن تعلموا أنّ الأراضي الزراعيّة الصالحة للزراعة (6) مليون فدان فيما تبلغ المساحة الصالحة للزراعة بالولاية الشماليّة حسب الدّراسات (14) مليون فدان والمساحة من خزّان السبلوقة - حلفا 1.2 مليون فدان .. وفي مصر عدد السكّان (65) مليون يعيشون على الـ(6) مليون فدان الصالحة للزراعة .. أمّا نحن وبالرغم من الـ 14 مليون فدان الصالحة للزراعة وبعد كلّ المجهودات التي بذلها الوالي استطاع أن يزرع 500 ألف فدان فقط ...". \*\*\* إذن فهذه السدود ليس فقط لإنتاج الزراعة، بل لإعادة الكثافة السكّانية لشمال السودان بإعادة من هاجروا من الإقليم، حتّى بما في ذلك المهاجرون من لدن أهالي توتي والغيلفون وهلم جرّاً! حسناً! \*\*\* المشكلة يا سادتي تكمن في أنّ مياه النيل، وعلى غير ما نعرف عن المياه، غير سائبة. فهي حسبنا درسنا في المرحلة الثّانويّة، محسوبة قطرة، قطرة. فهناك ما مقداره 55 مليار متر مكعب تذهب لمصر (نصيب الأسد)؛ ثمّ هناك 18 مليار متر مكعب هي نصيب السودان، حيث لا يستفيد إلا من 14 مليار متر مكعب، وبالتالي تذهب البقية إلى مصر. هذا لأنّ فاقد التبخّر من السدّ العالي (مقداره 12 مليار متر مكعب) قد تمّ خصمه أولاً، وبعد ذلك جرت المحاصصة والقسمة، وهي فعلاً قسمة ضيزى. \*\*\* ولكن قيام السدود يحتاج إلى كمّيّات منها تلك المياه هي تلك التي ستظلّ باستمرار في داخل البحيرة التّاجمة عنه (التخزين الميت)؛ وقد خلّت هذه المعضلة باستغلال المياه التي كات تروي الجروف قبل السدّ. بعد ذلك تبقى مسألة توفير المياه التي سوف تتبخّر، وهو ما ستغطّيه كمّيّة المياه الفائضة عن حاجة السودان والبالغ حجمها 4 مليار متر مكعب سنوياً، وهي التي ظلّت مصر تستفيد منها حتّى اعتبرتها حقاً مكتسباً. إذن الإنتاج الزراعي بالمنطق ينبغي أن يكون خصماً على فائض المياه التي ظلّت تستفيد

منها مصر لعقود وعقود؟ \*\*\* في هذا الصدد يقول لنا مسئولو وزارة الريّ وخبرائها (أنظر: سيف الدين حمد عبدالله، 2007، "القدرة التخزينية للسودود على النيل وروافده داخل السودان" ورقة قُدمت في ورشة العمل المعنونة: نحن إستراتيجية وطنية للمياه في السودان، مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، قاعة الشهيد الزبير محمّد صالح، الأحد 2007/9/2م، الخرطوم) أن سدّ مروحي يبلغ التبخّر فيه ما مقداره 1.5 مليار متر مكعب سنوياً؛ في كجبار 1.7 مليار متر مكعب سنوياً؛ في دال 800 مليون متر مكعب سنوياً، وصلنا إلى نتيجة جدّ خطيرة، ألا وهي أنّ هذه السدود الثلاثة فقط سوف تبتلع فائض المياه وزيادة. هذا طبعاً دون أن نذكر شيئاً عن السدود الأخرى، فتصوّر! \*\*\* إذن يا سادتي، لا توجد هناك أيّ مياه فائضة من حصّة السودان للزراعة \*\*\*! ولكن ماذا عن عدد الـ30.000 فدّان التي تُزرع من قبل المتأثرين بسدّ مروحي؟ وماذا عن عدد الـ36.000 فدّان التي وعد بها وزير الدفاع مواطني الشماليّة؟ هذه (ولنفترض أنّها في مجملها تبلغ نصف مليون فدّان) ليست مشاريع تنمويّة، وذلك كونها مشاريع إعاشة (نكرّر: إعاشة!) لتعويض المتضرّرين. فالتنمية الحقّة ليس فيها متضرّرون، كما ليس فيها تعويض؛ إذ كيف يمكن تعويض المستفيد؟ فمن منّا ممّن أكمل المرحلة التأنويّة وهو لا يدرس مقرّر مشاريع الإعاشة بالنيل الأبيض، التي اقتضى قيامها بناءً خزّان جبل أوليا تعويضاً لمن فقدوا أراضيهم؟ \*\*\* ولكن ماذا بخصوص سهل كُكا (يكتبه الصحفي النطاسي الطاهر ساتي: كاككا)، والتي علق عليها أحد ظرفاء النوبة بأنّها ربّما تكون حركة مصريّة، فتصوّر!)؟ \*\*\* عن سهل كُكا فانقلوا عني شخصياً، فقد قمّت في الأعرام 1999م-2003م بمسح تلك المنطقة ضمن فريق مشروع المحسّن التابع لشعبة الآثار جامعة الخرطوم، وأعرفها شبراً شبراً. تلك الأرض عطرونيّة، أو سبخة، ولا تصلح للزراعة، ومن ميزات الأرض العطرونيّة أن تحتفظ بالجنث منذ آلاف السنين كما لو كانت محتطّة، وما هي بمحتطّة. وقد حاول بعض أهل كُكا زراعة تلك الأرض، ففشلت جميع محاولاتهم، ولم يحصدوا قيراطاً واحداً، إذ لم تُنبت لهم تلك الأرض نباتاً لأعلى من 15 سم، مع ما بذلوا فيها من جهد ومن أسمدة ووفرة سقاية وريّ إلخ. \*\*\* إذن، إذا فعلاً كانت هذه السدود الثلاثة (مروحي، كجبار، ودال) إنتاجيّة فما نوع الإنتاج الذي من شأنها أن تقي بها حتّى تستحقّ كلّ هذا العناء والمال المقروض (قرضاً)؟ وصدّقوني، أنّنا وجدنا الإجابة على هذا السؤال في تلافيف الصحف المصريّة دون السودانيّة \*\*\*! كتب متولى سالم (جريدة المصري اليوم، بتاريخ 2008/3/22م العدد 1378): "أكد كمال علي وزير الموارد المائية السوداني ... أن إقامة هذه السدود لأغراض توليد الكهرباء فقط". فالماء يا سادتي ليس سائباً كما تراه العين المجردة، فكلّ قطرة فيه محسوبة بدقّة. وهنا ينهض السؤال التالي: لماذا نبذد مياهنا أدراج الرياح في زمن يصفه الخبراء بأنّه سيكون عصر حرب المياه؟ فقد جاء في الأنباء مؤخراً أنّ العديد من مدننا غير المتشاطئة مع الأنهار تتعاني من العطش ما لم تُسقى بأنابيب من النيل أشبه ما تكون بأنابيب البنترول. وصدّقوني يا سادتي لو أنّنا نبعا نصيبنا من فائض المياه (مياه شرب صحيّة مثل "صافية" و"سوبا") في الأسواق العالميّة، لربحنا منها ما يكفي لتوليد الكهرباء بما يفي احتياجاتنا. وهذا هو عين ما تسعى دول المنبع لفعله، غدّدت منها المطالبة بنصيبها المنتهب من حصّة مياه النيل. ولكن مصر المحروصة (وهذا تخريج من عندي في معنى غير المحروسة) تأبى ذلك، ويتبعها السودان في مسعاها الخائب هذا كما يتبع الغاؤون الشيطان \*\*\*. وكيفما كان شكل التفرّيط في فائض مياهنا، نخلص إلى أنّ وظيفة هذه السدود هي إنتاجيّة! حسناً! ولكنّها ليست إنتاجيّة زراعيّة، بل إنتاجيّة كهربائيّة. ولو! برضو، حسناً! إذن تعالوا معي في الحلقة المقبلة لنرى هل هي فعلاً ذات جدوى من حيث الإنتاجيّة الكهربائيّة؟ تعالوا لنرى!